القاهرة تحتضن غداً اجتماعاً لقادة الحركتين.. وتوغل جديد لقوات الاحتلال في غزة

«فتح» و«حماس» تواصلان المسير في طريق المصالحة... وخطة للانسحاب الإسرائيلي قريباً

■ الأحمد: لم يتم بحث حكومة التوافق حتى الآن.. ولا اتفاق على تقاسم منصب نائب الرئيس

غزة – «كونا» – قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الاحمد ان اجتماعا سيعقد مع قادة من حركة حماس في العاصمة المصرية القاهرة غد الاربعاء.

وأبلغ الاحمد اذاعة «صوت فلسطين» الرسمية «ان هذا الاجتماع سيكون مقلصا وسيركز على استكمال بعض التفاصيل الخاصة بالمصالحة الفلسطينية والتي جرى البحث في اجراءات تنفيذها قبل أيام».

وكان هناك اجتماع عقد في القاهرة قبل أيام بين الرئيس محمود عباس ووفدي فتح وحماس قاده رئيس المكتب السياسي فيها خالد مشعل.

وقال الاحمد ان لقاء الاربعاء يبحث القضايا العملية التنفيذية لما تم التوافق عليها وهو استئناف تنفيذ الاتفاقيات السابقة من النقطة التي جرى التوقف عندها في الماضي.

واشار الى وجود اتفاق في القيادة الفلسطينية لعقد اجتماع خاص بلجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية مرجحا ان يعقد ما بين يومي الثامن والعاشر من شهر فبراير القادم وذلك مباشرة بعد انتهاء اعمال القمة الاسلامية المقررة في القاهرة.

في سياق متصل نفى الاحمد ما تردد من أنباء في وسائل اعلام فلسطينية أمس الاول بشأن اتفاق حركتي فتح وحماس على تعيين نائبين لرئيس للحكومة القادمة واحد من الضفة الغربية والاخر من غزة.

وشدد على ان موضوع حكومة التوافق لم يبحث بأي شكل من الاشكال وإنما جرى الاتفاق على استئناف المشاورات الخاصة بها والتي توقفت نتيجة وقف عمل لجنة الانتخابات المركزية في غزة.

لقاءات عباس ومشعل .. هل تفتح الطريق للمصالحة؟

■ عريقات: اتصالات مكثفة مع دول عربية وواشنطن و«الأوروبي» لوضع جدول زمني لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة

وتجريف لاراضي الفلسطينيين بمساندة عدة دبابات من طراز «ميركافا» حيث تتمركز على السياج الامني المحيط بالقطاع.

واشارت المصادر الى ان جيش الاحتلال يسعى الى اقامة منطقة امنية عازلة داخل قطاع غزة بمحاذاة السياج الامني تصل الى عشرات الامتار.

ويعتبر هذا التوغل السادس الذي ينفذه جيش الاحتلال في اراضي القطاع منذ بدء سريان اتفاق التهدئة الذي وقع مع الفصائل الفلسطينية في مصر في 21 نوفمبر الماضي والذي ينص على وقف كافة الاعمال العدائية ضد قطاع غزة برا وبحرا وجوا.

وكان مسؤولون عسكريون اسرائيليون انتقدوا موافقة المستوى السياسي الاسرائيلي على السماح للفلسطينيين بالوصول الى اراضيهم الزراعية القريبة جدا من السياج الامني المحيط بالقطاع خشية من استغلال فصائل المقاومة الفلسطينية ذلك بالاقتراب بشكل كبير من السياج وزرع عبوات ناسفة لاستخدامها في أي تصعيد مقبل في القطاع.

وبموجب الاتفاق الغيت المنطقة الامنية العازلة التي كان جيش الاحتلال الاسرائيلي قد فرضها عسكريا على طول السياج الامني المحيط بقطاع غزة على مدار سنوات طويلة والتي وصلت في بعض المناطق الى كيلومتر واحد.

وخرق جيش الاحتلال هذا الاتفاق حيث قتل ثلاثة فلسطينيين واصاب ما يزيد على 70 برصاص اطلقه على مزارعين وفلسطينيين قرب الحدود مع القطاع اضافة الى اعتقاله عشرات الصيادين في بحر القطاع.

■ إدانة فلسطينية لمشاريع «غور الأردن» الاستيطانية

وأكد انه وفور استئناف هذه اللجنة عملها في غزة والتي اوقفتها حركة حماس في شهر يوليو الماضي سوف تستأنف مشاورات تشكيل حكومة التوافق هذه والتي سوف يرأسها الرئيس عباس.

وفي شأن فلسطيني منفصل كشف عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدكتور صائب عريقات امس عن اتصالات تجريها القيادة الفلسطينية مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي وكذلك مع الدول العربية لوضع خطة وجدول زمني لانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة.

واشار عريقات المتواجد في العاصمة التونسية في تصريح هاتفي لوكالة الانباء الكويتية «كونا» الى ان هناك «مشاورات لعقد اجتماع مع الاشقاء العرب لتشكيل وفد وزاري يزور عواصم الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي».

وشدد عريقات الذي يرافق الرئيس محمود عباس في جولة تشمل دولا بالمغرب العربي على «اننا لسنا بحاجة الى خطط او مبادرات جديدة والمطلوب الان وضع جدول زمني يحدد موعد انسحاب اسرائيل لخطوط الرابع من يونيو 1967 تنفيذا لقرار الجمعية العامة الاخير والذي اعترف بفلسطين كعضو مراقب في الامم المتحدة».

وذكرت صحيفة «يديعوت احرنوت» الاسرائيلية يوم امس الاول ان الاتحاد الاوروبي يعد خطة جديدة ومفصلة لاستئناف محادثات التسوية بين الفلسطينيين والاسرائيليين والتي سيجرى طرحها بعد الانتخابات الاسرائيلية العامة في شهر يناير الجاري.

وتشمل الخطة التي تتولى وزارتا الخارجية البريطانية والفرنسية رعايتها وقف اعمال البناء في المستوطنات فيما اعلن اتها ستقود الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة على اساس حدود العام 1967 وعاصمتها القدس.

واكد عريقات ان عباس عرض في اتصالاته مع المسؤولين في عدد من العواصم والتي شملت مدريد ولندن وباريس ما وصفه بافكار حول خطة ذات سقف زمني لاتفاق اطار يشمل قضايا الوضع النهائي مع اسرائيل.

واشار الى وجود تجاوب مع هذه الافكار التي طرحها الرئيس عباس معربا عن الامل في تجاوب حكومة اسرائيل مع ما يطرح بوقف الاستيطان لاسيما في القدس وان تفرج عن المعتقلين لاسيما هؤلاء الذين اعتقلوا قبل توقيع اتفاق «اوسلو» في عام 1993.

على صعيد متصل تندد عريقات بمشاريع الاستيطان الاسرائيلية الجديدة والتي اعلن يوم امس الاول عن اقامتها في منطقة «غور الاردن».

واكد عريقات «ان اسرائيل ارتكبت خطوة اجرامية بازالتها عنوة وقسرا قرية «باب الشمس» الليلة قبل الماضية» مشددا على «ان الشعب الفلسطيني مصمم على تحقيق الاستقلال واقامة دولته التي اصبحت الان باعتراف العالم اجمع دولة تحت الاحتلال عاصمتها القدس».

واكد ان «كل ما تقوم به اسرائيل الان على ارضنا يصنف حسب القانون الدولي على انه جرائم حرب».

وكشفت اسرائيل يوم امس الاولعن مخطط استيطاني جديد يقضي باقامة مئات الوحدات الاستيطانية الجديدة في منطقة «غور الاردن» والتي ابعد الاحتلال المئات من سكانها الفلسطينيين خلال الفترة الاخيرة.

وجاء الاعلان عن هذا المخطط بعد اقل من يوم واحد من اخلاء جيش الاحتلال بالقوة مئات الفلسطينيين من قرية «باب الشمس» التي اقامها هؤلاء على اراض محتلة في مكان قريب من مدينة القدس المحتلة.

ميدانيا توغلت قوات اسرائيلية صباح الامس في الاطراف الشرقية لبلدة «الفراحين» الواقعة شرق مدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة.

وابلغت مصادر فلسطينية وكالة الانباء الكويتية «كونا» ان اربع جرافات كبيرة تقوم بعد ان توغلت عشرات الامتار شرق بلدة «الفراحين» باعمال تسوية

الأوضاع السياسية والاجتماعية مازالت تحت وطأة المخاوف

تونس تحيي الذكرى الثانية للثورة ... على وقع التوتر

تونس – وكالات : حضر الرئيس التونسي المنصف المرزوقي، ورئيس الوزراء حمادي الجبالي، ورئيس المجلس التأسيسي المنصف بن جعفر امس مراسم رفع العلم الوطني بمناسبة الذكرى الثانية للثورة التونسية التي تحل في أجواء من التوتر.

ووقف القادة الثلاثة الذين يمثلون الائتلاف الذي يقوده إسلاميو النهضة، بحضور قسم كبير من الطبقة السياسية في ساحة القصبة، حيث مقر الحكومة.

لكنهم لم يدلوا باي تصريح إثر الحفل القصير الذي حضره قادة ابرز الأحزاب السياسية وأعضاء الحكومة. بعد ذلك توجه قادة البلاد إلى مقر المجلس الوطني التأسيسي حيث وقع الجبالي والأمين العام للاتحاد العام للشغل حسين عباسي، ورئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وداد البوشماوي، على «عقد اجتماعي».

ويمثل توقيع العقد أهمية رمزية في حين تثير الاحتجاجات على الفقر والبطالة اللذين كانا العاملين الرئيسيين في اندلاع الثورة، العديد من الاضطرابات في تونس.

وقال وزير الخارجية خليل الزاوية إن العقد تعزيز للحوار الاجتماعي المنتظم والمستمر بين الأطراف الثلاثة بما يضمن «السلام والاستقرار الاجتماعيين».

وتنبية لدعوة الغلبية الاحزاب، بدات الحشود تتوافد على شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة التونسية مهد الثورة التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي في 14 يناير/ 2011، مفجرة الانتفاضات العربية.

غير انه وبدلا من الحماسة التي سادت تلك الفترة، حل الإحباط والتوتر السياسي، وتعاظم خطر التطرف الإسلامي، والمأزق الذي آلت إليه صياغة الدستور الجديد، لان حركة النهضة وحلفاءها في الحكومة والمعارضة لم يتوصلوا إلى حل وسط.

المرزوقي والجبالي وبن جعفر خلال احتفالات الأمس

بعد الهجوم الاخير على قنصل إيطاليا في بنغازي

ليبيا: تشكيل قوة خاصة لحماية الدبلوماسيين

طرابلس /وكالات –:قالت مصادر حكومية إن ليبيا تعتزم تشكيل قوة خاصة لحماية الدبلوماسيين بعد هجوم بالاسلحة النارية على قنصل إيطالي في بنغازي يوم السبت.

وكان مسلحون مجهولون فتحوا النار على السيارة المصفحة التي يستقلها القنصل جيدو دي سانكتيس في مدينة بنغازي السبت. ولم يصب الدبلوماسي بأذى غير أن الهجوم أعاد للأذهان هجوم 11 سبتمبر على القنصلية الأمريكية في المدينة والذي اسفر عن مقتل اربعة أمريكيين بينهم السفير.

وقال مصدر بوزارة الدفاع الليبية «نبحث تشكيل قوة تعتني بالدبلوماسيين. هناك خطط ايضا لحماية الأجانب العاملين لدى الشركات الأجنبية».

وأضاف المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه نظرا لأن الاقتراح لا يزال محل دراسة «تكمن الفكرة في أنها «القوة» ستكون مزيجا من قوات الشرطة والجيش ولكنها ستخضع لقيادة وزارة الدفاع على الأرجح».

وذكر المصدر أن افراد القوة سيتلقون تدريبات في الخارج على الأرجح ولكنه لم يعط أي تقديرات لعدد الأفراد. وبعد مرور أكثر من عام على الإطاحة بمعمر القذافي لا يزال الوضع الأمني متداعيا في ليبيا.

وللحفاظ على قدر من النظام تعتمد الحكومة على عدة ميليشيات مشكلة من آلاف الليبيين الذين رفعوا سلاحهم ضد القذافي. وتبدو هذه الميليشيات وكأنها جهاز أمن رسمي ولكنها في الوقت نفسه تشكل التهديد الرئيسي على الأمن.

واتبعت الحكومة نهجا مزدوجا قائلة إنها ستفكك الجماعات المارقة ولكنها تعطي ترخيصا لكثير من قوى الكتائب المسلحة. وكان وزير الداخلية الليبي الجديد عاشور شوايل قال في مقابلة الأسبوع الماضي إن حوالي ستة آلاف مقاتل سابق من المعارضين للقذافي بدئوا التدريب للالتحاق بالشرطة في إطار حملة لنزع سلاح الميليشيات.

«الاخوان»: لا اعتصام مفتوحاً حتى موعد الانتخابات

الأردن: المعارضة تحشد الشارع لجمعة «الشرعية الشعبية»

عمان – وكالات : اكد قيادي بارز في الحركة الإسلامية ان الاعتصام الذي ستشهده العاصمة الأردنية عمان الجمعة المقبل تحت عنوان «الشرعية الشعبية» لن يكون اعتصاما مفتوحا، وذلك ردا على انباء تواترت عن نية المعتصمين البقاء في الشارع حتى إسقاط الانتخابات التي ستجري في 23 من الشهر الجاري.

وقال نائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين زكي بني ارشيد إن «الاعتصام سيكون مطولا لكنه سينتهي في نفس اليوم ولن يكون مفتوحا»، في إشارة للاعتصام الذي ستحتضنه منطقة جبل الحسين قرب دوار الداخلية وسط عمان. واضاف «القرار الذي تم التوافق عليه بين الحراكات والجهات المشاركة بالاعتصام –ومنها الحركة الإسلامية– ان يكون الاعتصام مطولا، وهدفه توجيه رسالة بان الانتخابات البرلمانية لا تعنينا وان مجلس النواب الذي سنفرزه فاقد للإرادة الشعبية».

وتابع القيادي الإخواني «الاعتصام سيكون طويلا لكن وقت الاعتصام المفتوح لم يحن بعد»، في إشارة إلى ان فكرة الاعتصام المفتوح لم تغادر تفكير الحركة الإسلامية وحلفائها من الحراكات في الشارع التي تقاطع الانتخابات البرلمانية.

وكانت وسائل إعلام محلية نقلت عن قيادات في حراكات شعبية انها اعدت نفسها لاعتصام طويل، وانها رفضت التأكيد أو نفي انه سيكون مفتوحا، وانه جرى الإعداد لوجود إنترنت وكهرباء لشحن الأجهزة الخلوية وغيرها في مكان الاعتصام. وكانت العشرات من الحراكات توافقت مع الحركة الإسلامية على إقامة فعالية مركزية في العاصمة يوم الجمعة المقبل تحت عنوان «الشرعية الشعبية»، للتأكيد على الموقف من مقاطعة الانتخابات البرلمانية ورفضها ورفض نتائجها.

ومن المقرر ان تشارك حراكات من الشمال والجنوب ومن تيارات سياسية مختلفة في الفعالية التي يروج لها المسؤولون عنها باعتبارها الأكبر في تاريخ الحراك الأردني.

وتحاول المعارضة والحراكات المقاطعة للانتخابات الاستفادة من أجواء العزوف الشعبي عن الانخراط في أجواء الانتخابات البرلمانية، والتي زادت منها العاصفة الثلجية الأخيرة التي أوقفت الحملات الانتخابية مدة أسبوع انشغل فيه الناس بمخلفات العاصفة والعيوب التي أظهرتها وحالة الشلل التي عاشتها المملكة نهاية الأسبوع المنصرم.

وفي الإطار ذاته، وجهت الجبهة الوطنية للإصلاح برئاسة رئيس الوزراء الأسبق أحمد عبيدات انتقادات لاذعة للنظام الأردني لإصراره على إجراء الانتخابات البرلمانية التي قالت إنها ستفرز مجلس نواب «في ظل كل هذا العبث والانحراف والخطايا».

وأعادت الجبهة في بيان لها صدر مساء الأحد التأكيد على موقفها من مقاطعة الانتخابات «التي تقوم على قانون منحلف تعامل مع الشعب الأردني بطريقة بدائية، وكان المجتمع الأردني ما زال في بداية تشكل الدولة».

واعتبرت أن نتائج القانون التي ستجري الانتخابات وفقا له منذ عام 1993 وحتى الآن «كانت تشويها لإرادة الناخبين الأردنيين غير مرة، وإقصاء طيف واسع من القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، وإطلاق العنان للعصبيات والانتماءات الضيقة على حساب الانتماء للوطن، وتفتيت النسيج الوطني والتنكر لحقوق المواطنة لشرائح واسعة من الشعب الأردني». وأضافت أن قانون الصوت الواحد «مكن الفاسدين والخارجين على القانون من احتلال مواقع في السلطتين التشريعية والتنفيذية، ودفع البلاد إلى أزمات سياسية واقتصادية أهدرت فرص الإصلاح وأنهكت المواطنين».

وذكرت الجبهة أن الانتخابات التي أجريت بموجب نفس القانون عامي «2007، 2010» أفرزت مجلسين للنواب بأغلبية مزورة باعتراف أصحاب القرار.

وجاء في البيان: «وكانت النتيجة تهميش دور مجلس النواب وتقول السلطة التنفيذية، وتبديد الثروة الوطنية وإهدار المال العام وتوفير الغطاء القانوني لإغلاق ملفات الفساد الكبرى وسن تشريعات مكنت الحكومات والأجهزة من خنق حرية التعبير ومصادرة حرية الصحافة والهيمنة الكاملة على وسائل الإعلام».

واعتبرت الجبهة الوطنية للإصلاح أن «الشعب الأردني جرب هذه النماذج الفاشلة من الانتخابات وأدانها وأصبح لا يثق بنزاهتها».

وشككت في نزاهة الانتخابات المقبلة، وتحدثت عن «وجود آلاف البطاقات الانتخابية تحجز لصالح بعض المرشحين بالرغم من مطالبة أصحابها استردادها، بينما الحكومة تمارس الصمت المطبق، وتجار الانتخابات يجوبون الوطن طولا وعرضا يشترون أصوات بعض من أفقرتهم السياسات الفاسدة دون خجل أو رادع من قانون، وتكتفي الهيئة المستقلة بالتحذير من المال السياسي والإعلان عن استقبالها للشكاوى».

جانب من تظاهرة سابقة

■ «الإصلاح» تهاجم السلطة وتجدد مقاطعتها لـ«البرلمان»

بهجوم شنه مسلحون في دارفور

السودان: اختطاف 3 عمال صينيين ... وفقدان رابع

الخرطوم – «كونا» — اعلنت السفارة الصينية في الخرطوم امس اختطاف ثلاثة عمال صينيين وفقدان رابع في هجوم شنه مسلحون مجهولون على احد المشاريع في ولاية شمال دارفور.

واوضحت السفارة في بيان صحافي ان مكتب فرع الشركة الصينية المحدودة لانشاء السكك الحديد بالسودان ابلغ السفارة الصينية بتعرض موقع بناء طريق يربط بين مدينتي «الفاشر» و«ام كدادة» في شمال دارفور للهجوم من قبل مجموعة من المقاتلين المسلحين الذين اختطفوا ثلاثة سائقين صينيين كانوا ينقلون مواد بناء مع العديد من العمال السودانيين. واضافت ان مهندسا صينيا اخر فقد عندما كان يفحص الطريق بعد ساعتين من عملية الاختطاف. من جهته اوضح حاكم منطقة «الكومة» التي يقع فيها طريق «محمد سليمان رابح» ان الجيش السوداني وصل الى مكان الحادث على الفور بعد ان علم بالأخبار ويعمل الآن على انقاذ المختطفين والقاء القبض على المعتدين. واشار الى ان المهاجمين انتهزوا فرصة انتهاء دوام عمل الشركة الصينية في الطريق وقاموا بالاعتداء على الموظفين حيث اسفر ذلك عن اختطاف تسعة عمال وهم اربعة صينيين وخمسة سودانيين بجانب الاستيلاء على سياراتهم. وتكثر عمليات خطف الاجانب في اقليم دارفور الذي تدور فيه حرب بين الحكومة السودانية ومتمردين ينتمون للاقليم منذ عام 2003.

وافرج الاسبوع الماضي عن ضابطين اردنيين يعملان ضمن البعثة المشتركة للامم المتحدة والاتحاد الافريقي لحفظ السلام في دارفور «يوناميد» بعد اختطافهم لاكثر من اربعة اشهر على ايدي مجموعة مسلحة مجهولة.

الصومال: وفاة ثاني جندي فرنسي على خلفية عملية تحرير أليكس

مقديشو «وكالات» – قالت حركة الشباب الصومالية امس إن جنديا فرنسيا ثانيا توفي متاثرا بجروحه الناجمة عن اعيرة نارية بعد محاولة فاشلة لانقاذ رهينة فرنسي مطلع الأسبوع.

وكانت قوات فرنسية قد اتجهت الى جنوب الصومال بطائرة هليكوبتر تحت جنح الظلام يوم السبت لمحاولة تحرير دنيس اليكس المحتجز رهينة منذ عام 2009 لكن المتشددين المرتبطين بتنظيم القاعدة واجهوا القوات بمقاومة عنيفة.

ولم تتضح نتيجة المهمة. وقال الرئيس الفرنسي فرانسوا اولوند إن عملية السبت فشلت على الرغم من «تضحية جنديين» و«اغتيال رهينتنا دون شك» وكانت الحكومة ذكرت في وقت سابق أن جنديا فقد اثناء المهمة.

وقال شيخ عبد العزيز ابو مصعب المتحدث باسم العمليات العسكرية لحركة الشباب لرويترز عبر الهاتف «الجندي الثاني توفي متاثرا بجراحه الناجمة عن أعيرة نارية. سنعرض جثتي الفرنسيين».

واضاف أن الرهينة اليكس الذي كانت القوات الفرنسية تسعى لانقاذه ما زال حيا وسيتحدد مصيره في وقت لاحق.